

فليكن آخر العلاج الكي

«بنجيمان فرانكلين» صاحب المقولة التي ترد إلى يومنا هذا وهي «هناك شيان حتميان في هذه الحياة، الموت والضرائب». والضرائب إحدى الطرق التي تمول بها الدول نفقاتها وذلك بفرض رسوم على المواطنين والشركات، وكما هو متوقع من كثرة اللغط في هذه الأيام فإن الضرائب آتية لا محالة، والسؤال: هل إلغاء الدعم عن بعض السلع ورفع أسعار بعض السلع الضرورية الأخرى هي من مقدمات هذه «المصيبة السوداء القادمة، كما يعتبرها الكثير من عامة الناس والمواطنين»؟

فالدعم نوع من المساعدة المالية المتاحة للمواطنين والأفراد والمؤسسات وذلك لدعم وتطوير السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وغالباً ما يكون هذا في ظل ظروف وأوقات معينة، بل وفي غالب الأحيان يكون الدعم مقدماً من الدولة مع أن هناك بعض أنواع الدعم المقدم من المؤسسات والشركات. وبخطرة سريعة إلى تأثير الدعم تاريخياً نرى أنه أثبت أنه مكلف للدولة لأنه يوجه الإيرادات التي كانت بالإمكان أن توجه إلى منافع شرعية أخرى وذات أولوية إلى سلع أو خدمات يستفيد منها الغني والفقير والمحتاج وغير المحتاج والمواطن وغير المواطن، لياخذ هذا الدعم مع مرور الوقت طابع «الحق المكتسب» الذي يعتبره الفرد من المجتمع من الأمور المسلمة التي يعتمد عليها بل والتي قد يدمر عليها ويتوقعها في كل الظروف والأوقات. وإن وقد بدأت الدولة بإلغاء الدعم وابتداء برنامج رفع الأسعار عن الخدمات والسلع ولاحت في الأفق المصممة «الأسر المعتمدة» فقط خلالها فرض الضرائب، المباشرة منها وغير المباشرة، نرجو ممن يدهم زمام الأمور أن يضعوا بعين الاعتبار أموراً عدة إن أدركوها وعملوا بها عاش المواطنون باطمئنان وسعادة ولم يكن هناك أي تذمر. فمثلاً بالرغم من أن الضرائب شكلت ٤.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي «GDP»، في النرويج في عام ٢٠١٢ إلا أن الشعب النرويجي كان وما زال يعتبر نفسه من أسعد شعوب العالم،

والسبب طبعاً هو لأن الشعب النرويجي يرى ويعي أن الدولة متى ما شاءت أن تعطي فإنها يجب أن تأخذ أولاً، ونظرياً فإن الضرائب هي قيمة حصولنا كشعب على مجتمع منظم ومتحضر وراق ولكن هل هذا ما سنحصل عليه كشعب، أم أن الشعب في خوف وولول من أن الضرائب ستفرض والأحلام ستتبدد كما كان الحال عندما كان سعر النفط مرتفعاً ولم تكن الدولة بحاجة إلى رفع الدعم أو لفرض الضرائب ولم نر النظام أو الحضارة بمعنى الكلمة؟ أما الآن فإن الخوف هو أننا سندفع للحصول على النظام والحضارة فقط لتتقلب علينا آمالنا ولنصاب بدلاً من القهر بقهرين، فمن يريد أن يدفع ضرائب لن يرى نتائجها ولن يذوق ثمارها؟

فمثلاً إذا جئنا للتنظيم فسكون هناك لا محالة تنظيم، ولكن في أي جهاز سيكون هذا التنظيم؟ فما من دولة إلا وكان التنظيم عندها ممتازاً في جهاز جني الضرائب، بل يكون التنظيم في هذا الجهاز على أعلى المستويات، وستكون أساليب جني الضرائب فيها ذات فاعلية عالية وتستخدم الطرق العملية والإلكترونية السلسة، ولكن تعال لنرى التنظيم في أجهزة الدولة الأخرى فهي من سيء إلى أسوأ، والفساد في ظل الظروف الاقتصادية الحالية يجد أرضاً خصبة للتكاثر.

وحيث إن من المسلم أن الإنسان لا يجب دفع الضرائب، ولو كان ذلك محبوباً لدفع الكثير من التجار الزكاة المفروضة في الدين والتي لو دفعوها لما بقي بيننا فقراء. فما نحن نرى كم من الأسر تعيش تحت خط الفقر من الأسر المصممة «الأسر المعتمدة» فقط ليتم الآن فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة عليهم، فهل هذه أفضل طريقة لتجني بها الدولة دخلها؟

فإن كانت أفضل طريقة للسيطرة على الدخل غير العادل والمتفاوت بين الطبقات المختلفة بسبب النظام الرأسمالي هو تطبيق نظام ضريبة دخل تصاعدي، وهو فرض ضرائب عالية على ذوي الدخل العالي وأقل نسبياً على ذوي الدخل البسيط فهل سيطبق



بقلم:

نبيل سعيد *

هذا النظام أم أن الفقراء من المجتمع هم من سيتحملون الضغط الأكبر من جراء هذه الضرائب؟ وقد شاهدنا هذا في آخر تجربة ضريبية، فرفع سعر البنزين كان وقعه على الجميع سواء كانوا من الفقراء أو الأغنياء إلا أن الفقراء كانت معاناتهم أكبر. والشاهد أن المواطنين من ذوي الدخل المحدود وقفوا في الطوابير ليوفروا سعر البنزين وإن كان بمعدل ثلاثة إلى خمسة دنانير فقط، ولمرة واحدة ولل فرد الواحد ولكن جاء هذا كدليل على مستوى الحاجة لديهم. وإن جئنا إلى نظام فرض الضرائب فهل سيكون هذا النظام عادلاً أم أن هناك من سيستغل الثغرات والوجاهة والحسوية وغيرها من الأمراض والوبئة التي نعاني منها كما هو واضح مثلاً في فواتير الكهرباء التي يضطر الفقير أن يدفعها خوفاً من قطع الخدمة وتتراكم على المحسوبين والمتنفذين ولا يطبق عليهم نظام قطع الخدمة؟ وإن كانت الدولة تمتلك سلطة فرض الضرائب فلم لا تأخذ على عاتقها أن تنوع

الدخل أو أن تزيد بطرق أخرى بدلاً من أن تفرض الضرائب؟ وإن كان هذا كله سببه هبوط سعر النفط فأين الفائض الذي استلمته الدولة حين كان سعر النفط فوق سعره الذي أعدت على ضوءه الميزانيات السابقة؟ ثم السؤل هنا إذا ما عاد سعر النفط ليرتفع إلى ما كان عليه قبل أن نواجه هذه الأزمة الاقتصادية فهل ستلغى الضرائب أم أن الضرائب قد جاءت هنا لتبقى؟

إن القصد كل القصد ليس الانتقاد لغرض الانتقاد ولكن هل درست الدولة المشروع قبل أن تفرض على المواطن المسكين ضريبة هو في أغنى الغنى من أن يدفعها وبالذات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية؟ فمثلاً هل درست الدولة الطرق الأخرى لجني الدخل كما فعلت دولة الإمارات العربية المتحدة حين جمعت نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس وزرائها وولي عهد أبوظبي في «خولة الإمارات ما بعد النفط» مع مائة شخصية من أصحاب الخبرة والقرار وبحضور أعضاء من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية؟

وهل درسنا مثلاً فرض الضرائب على أرباح الشركات قبل أن نقسم بها ظهر المواطن؟ ففي البحرين تطل علينا وسائل الإعلام بشكل منقطع النظير بتشكيلة من الأخبار التي يتفاخر فيها الرؤساء التنفيذيون في الشركات والبنوك، التجارية منها والاستثمارية، ورؤساء مجلس الإدارة وأعضاء مجالس إدارتهم بمقدار الأرباح المنقطة النظير من الملايين بشكل دوري ونصف دوري بل ورابع دوري فهل درسنا فرض ضريبة شركات عليهم قبل أن نقرضها على المواطنين وبالتالي الأسر المعتمدة؟ هذا ويعلم الله أن الشركات، وإن كانت صادقة في هذه الأخبار التي شبينا من سماعها باستطاعتها أن تدفع حتى ٤٠٪ من أرباحها للمواطن، فهي إن صدقوا القول أرباح، وقد بنتنا سمع عن هذه الأرباح منذ أن نشأت هذه الشركات، منذ سنين عديدة، والأرباح تعني أنها فائض من بعد المصاريف والرواتب وكل الاستقطاعات، هذا إن كانوا قد

صدقوا القول وهم يعلنونها كل فينة. فهل لا ترى هذه الشركات وهل لا ترى الدولة أن يكون لهذه الشركات مسؤولية اجتماعية تشارك فيها الدولة وتحمي فيها المواطن في هذه السنوات العجاف؟ علماً بأن المواطن هو من أسهم مباشرة في أرباحها سواء كعامل أو كمشترك، وطبعاً هناك ظروف يجب أن تؤخذ في الحسبان، ولا أدعي هنا أنني خبير اقتصادي، ولكن إذا كنا نشكو مقدار التحويلات المالية إلى خارج البحرين فباستطاعتنا أن نجابه ذلك بفرض ضرائب على الشركات الصغيرة التي تشمل خمسة موظفين، إلى ما فوق ذلك، والتي تتخذ صورة شركة ولكن هي في الواقع أداة تموية وواجهة للحصول على التآخيرات والتي يعمل من تحت مظلتها هؤلاء ممن يقومون بهذه التحويلات، بشرط أن يتم التأكد من ربحية هذه الشركات من خلال دراسة تقاريرها المالية التي يفترض على هذه الشركات أن تقدمها بشكل دوري إلى الدولة، طبعاً نؤكد هنا على أن يكون المقياس ربحية الشركة وأن تتجاوز أرباحها نسبة معينة والتي يفترض أن يعاد تدويرها قانونياً لتطوير الشركة وأن يتم منح الشركات الصناعية والشركات المصدرة إعفاءات لنضمن بذلك قدرتها على التنافس مع مثيلاتها ومنافسيها في المنطقة وفي العالم.

إن فالغرض هنا أن يكون فرض الضرائب على المواطن وبالذات من ذوي الدخل المحدود أو من «الأسر المعتمدة» مبنياً على مبدأ أن «آخر العلاج الكي» فراعي الغنم الحريف يجز الصوف من على ظهر الغنم ولا يسلبه، وإن كانت سلطة فرض الضرائب تأتي مع سلطة الحكم فهي نفس السلطة التي بإمكانها أن تحمي المواطن ومن ثم المجتمع أو أن تخلق منهم المتذمرين والمعارضين، وذلك إن لم تفرض الضرائب بسبب شرعي أو بطريقة عادلة، أو لم تظهر الغنم لاجتماعية والحتمية لهذه الضرائب.

* محام ومستشار قانوني

يرعاه رئيس «الأعلى للصحة» ١١ الجاري

منتدى البحوث الطبية يشهد إطلاق لائحة وطنية تنظم الأبحاث

تطلق أعمال المنتدى العلمي الأول المشترك حول البحوث الطبية التجريبية على المرضى (الأبحاث السريرية) في الحادي عشر من فبراير الجاري برعاية رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريد طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة ويتنظيم كل من الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية وجامعة الخليج العربي تحت شعار «بناء القدرات وتنشيط السلوك المسؤول للأبحاث السريرية». وأشارت الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية الدكتورة مريم الجلاهمة إلى أن الهيئة أطلقت عدداً من المبادرات التي من شأنها الرقي بمستوى الخدمات الصحية في مملكة البحرين وتلبية احتياجات التطور الصحي الذي تشهده البحرين، ومن بينها تنظيم البحوث الطبية التجريبية على المرضى، حيث شكلت «لجنة البحوث السريرية» والتي تعد لعقد المنتدى العلمي الأول المشترك حول الأبحاث السريرية، حيث عقدت اللجنة سلسلة اجتماعات تحضيرية وبحثت الترتيبات الفنية لعقد المنتدى الذي يعنى ببناء القدرات وتعزيز أخلاقيات البحوث الطبية التجريبية على المرضى (الأبحاث السريرية)، والأجندة المدرجة على جدول أعماله في خطوة لإصدار لائحة تنظيمية جديدة تنظم الأبحاث السريرية وتصدر لئلا شاملاً يوحد إجراءات مراجعة وترخيص القيام بالأبحاث السريرية بمملكة البحرين.

وأكدت الجلاهمة أن المنتدى سيساهم في وضع الأسس لمشروع القواعد والأشراطات والبنود التي سيعتها المجلس الأعلى للصحة لتنظيم إجراء البحوث السريرية ومتابعة جمع



د. عادل منكور.



د. خالد العويلى.



د. مريم الجلاهمة.

أخلاقية تقود في نهاية المطاف إلى توفير أقصى الاستفادة سواء بالنسبة إلى المرضى أو بالنسبة إلى اختراعات وابتكارات الباحثين الموائية، مما يساهم في رفع مستوى الجودة للبحث العلمي والممارسات البحثية من خلال الالتزام بالضوابط العلمية والأنظمة الأخلاقية المرتبطة

بالبحث العلمي ويصب في صالح جودة المشاريع البحثية السريرية وزيادة الإنتاج الفكري. وسيناقش المنتدى بحضور نخبة من الباحثين والمهنيين بهذا المجال خطوات إجراء الأبحاث السريرية وفقاً للمعايير التنظيمية والأخلاقية الدولية، بغية حماية سلامة المرضى وضمان دقة

البيانات البحثية، وخطوات الموافقة على إجراء التجارب السريرية ومطلبات الممارسة السريرية السليمة فيما يتعلق بنطاق الأخلاقيات والمسؤولية والجودة في الأبحاث السريرية والتحديات التي تواجهها، وسبل دراسة المخاطر وإعداد العمليات اللازمة لحماية المرضى.

بوليتكنك تكرم القائمين على تطوير برنامج «إدارة الموارد البشرية»

قامت كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) مؤخراً بتكريم الفريق القائم على تطوير برنامج إدارة الموارد البشرية (HRM) التابع لكلية إدارة الأعمال، حيث عمل كل من: الدكتور فيجايالكنسي موفالا، والسيدة مريم جناحي، والسيد جورج كيسيلا، والسيدة نواف السويدي، والسيدة أمل العوضي، على تطوير برنامج الكالوريوس في إدارة الموارد البشرية، ليتمشى مع رؤية ومناهج بوليتكنك البحرين، كما قاموا باستشارة خبراء في هذا المجال وتطبيق توصياتهم، لضمان ملاءمة هذا البرنامج لاحتياجات سوق العمل البحثية الحالية والمستقبلية.

وقال القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لبوليتكنك البحرين الدكتور محمد إبراهيم العيسري: «إن إدارة الموارد البشرية تلعب دوراً حيوياً في عالم الشركات، فهي المسؤولة عن مجموعة من الأدوار بما في ذلك تعيين أفضل المرشحين، وتوفير فرص التدريب ومراقبة الأداء، ولذلك فإن بوليتكنك البحرين تطمح من خلال هذه العملية إلى تضمين المتطلبات التي تحتاج إليها السوق المحلي وضمان أن المنهج يتماشى مع المناهج الدولية». وتوجه الدكتور العيسري بجزيل الشكر إلى أعضاء الفريق الذين كرسوا جل وقتهم وجهودهم في المساعدة على تطوير هذا البرنامج، وعلى تعاونهم بالنحو الذي من شأنه أن يضمن تحديث البرنامج ليتماشى مع احتياجات سوق العمل المتغيرة، بما يتوافق مع كل من الخطة الاستراتيجية لبوليتكنك ٢٠١٥ - ٢٠١٩م، وبرنامج عمل الحكومة ٢٠١٥ - ٢٠١٨م، ويسهم بلا شك في تحقيق رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠.

سفير السعودية لدى المملكة:

بدء توسعة جسر الملك فهد في الجانب السعودي



○ السفير السعودي.

أكد سفير خادم الحرمين الشريفين في مملكة البحرين الدكتور عبدالله آل الشيخ أثناء استقباله فريق إعلامي شرقية أمس الأول في ديوانية السفارة بالبحرين أن أعمال التوسعة في جسر الملك فهد بالجانب السعودي بدأت فعلياً على أرض الواقع.

وأوضح السفير آل الشيخ أن «السبب في تأخر توسعة الجسر يعود إلى عدة أسباب منها المشاكل التي تتعلق بالكابلات الكهربائية التي لم تقبلها مؤسسة الجسر، ثم إن المشكلة الأخرى كانت في الموقع الآخر الذي سنتنا عليه الجزيرة في مملكة البحرين الشقيقة، حيث اتضح أن المياه فيه ضحلة نوعاً ما وبذلك لا يمكن إنشاء جزيرة في الموقع المقترح».

وأضاف السفير: «تم اقتراح موقع آخر مناسب وتم الاتفاق عليه وسيتم تسليمه للمؤسسة للبدء فيه ولكن ظهرت مشكلة أخرى وهي تتعلق بالبيئة، وهي ركود الماء وتم احضار شركة متخصصة في البيئة لحل مثل هذه المشكلة، وبحسب حديث وزير الداخلية البحريني لي بأن الشركة أنهت الدراسات والتوصيات قبل قرابة أشهر من الآن، وتم إيجاد حلول لحركة المياه وركودها». وأشار السفير إلى «أن الملك سلمان قد وجه ضرورة الإسراع في إنجاز الدراسات الخاصة بإنشاء السكة الحديد التي تربط بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين الشقيقة»، وقال «إن الجسر الجديد الذي سينشأ بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين سينتمل على سكة القطار ومسارين للسيارات، وأصدر الملك عبدالله

بمنع بشأن ذلك، مشيراً إلى أن بعض السجناء رفض أن يقضي بقية محكومته في السعودية لأسباب مختلفة قد تكون من أهمها الأسباب الاجتماعية مشيراً إلى أن السفارة تسعى لتسديد أي التزامات على السجن الذي يرغب في قضاء بقية محكومته في المملكة العربية السعودية، وفي نهاية اللقاء قدم السفير السعودي الفريق الاعلامي الشرقية على زيارتهم السفارة المملكة العربية السعودية في البحرين وعلى الدرع التذكاري الذي تم تقديمه باسم فريق اعلامي شرقية للسفارة السعودية مؤكداً أهمية الاعلام في نقل الصورة الحقيقية للمملكة وأن رسالة الاعلام رسالة عظيمة وأننا كسفارة نرحب بأي تعاون مع الاعلام متمنياً في ختام حديثه التوفيق للممكتين وبقية دول مجلس التعاون الخليجي لما فيه خدمة المواطن الخليجي. وكان سفير السعودية في مملكة البحرين الدكتور عبدالله آل الشيخ وبقية أعضاء السفارة قد استقبلوا في ديوانية السفارة أعضاء فريق اعلامي الشرقية وألقى كلمة الفريق الاعلامي خالد الجبلي أشاد فيها بدور السفارة السعودية وبالعلاقات الخنائية بين السعودية والبحرين وأننا نعتبر بلدا واحداً، مقدماً شكره وتقديره باسم الفريق على حفاوة الاستقبال وحسن الضيافة متمنياً للسفارة التوفيق لما فيه خدمة المواطن السعودية، كما قدم الاعلامي الجبلي والاعلامي حسن القحطاني نيابة عن أعضاء الفريق درعا تذكارية لسفير المملكة لدى البحرين.